

التنقل السكني وتغيير الأحياء السكنية

الفصل 12 من كتاب

مدخل الى جغرافية الحضر الاجتماعية

بول نوكس و ستيفن بنج

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

الأسئلة الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل

➤ لماذا ينتقل الناس داخل المدن ؟

➤ ما الأنماط التي تولدها هذه التنقلات ؟

➤ ما تأثير هذه التنقلات على الهياكل السكنية ؟

على الرغم من أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أن تشكيل وإعادة تشكيل المناطق الاجتماعية الحضرية هو نتاج انتقال الأسر من مسكن إلى آخر، إلا أن العلاقات بين الهيكل السكن الحصري وأنماط التنقل السكني ما تزال غير مفهومة تمامًا . وهذا يعكس تعقيد هذه العلاقات . ففي حين أن الهجرة تُنشئ وتُعيد تشكيل الهيكل الاجتماعي والديموغرافي لأحياء المدينة ، فإنها تتأثر أيضًا بالبيئة القائمة للمدينة : وهو مثال كلاسيكي عن الجدلية المكانية الاجتماعية . تخضع هذه العملية لتعديل مستمر، حيث أن قرار كل أسرة بالانتقال (أو عدم الانتقال) له تداعيات على بقية النظام الحصري في المدينة . تبدأ سلسلة من التفاعلات بين الشواغر والانتقالات السكنية مع توفر المساكن ، وقد تُحفز هذه الحركة نفسها المزيد من التنقل السكني مع تفاعل الأسر مع التغيرات في وضع الحي السكني وطابعه . يوضح الشكل 12.1 العلاقة الأساسية بين التنقل السكني والبنية الحضرية ، والذي يُبرز الآثار الدائرية والتراكمية للطلب السكني والبنية الحضرية على بعض البعض .

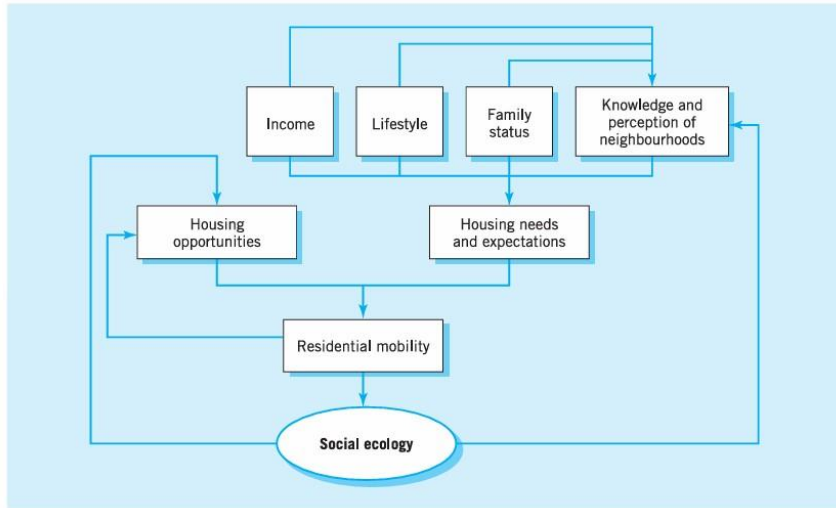


Figure 12.1 Relationships between housing demand, residential mobility and the social ecology of the city.

يُنظر إلى التنقل السكني على أنه نتاج لفرص الإسكان ، والمساكن الجديدة والشاغرة الناتجة عن التوسع العمراني ، وتجديد وإعادة تأهيل المناطق الداخلية من المدن ، وما إلى ذلك ، واحتياجات الأسر وتوقعاتها

السكنية ، والتي تُعد بدورها نتاجاً للدخل وحجم الأسرة ونمط الحي السكني . في الوقت نفسه ، وكما يوضح الشكل 12.2، يمكن أيضاً تفسير التنقل السكني في إطار التغيرات الهيكلية الأوسع . مع توفر قدر كافٍ من التنقل ، سيتغير الهيكل السكني للمدينة بشكل جوهري ، مما يؤدي إلى تغييرات في كل من البيئة الاجتماعية "الموضوعية" وصور الأحياء السكنية المرتبطة بها ، والتي تساعد على جذب أو ردع المزيد من المنتقلين المحتملين. وبالتالي ، يمكن اعد الأسر وحدات صنع قرار ، حيث تُعد استجابتها الكلية لفرص الإسكان أساسية للنمو البيئي و التغيير . لذلك ، يبدو من المنطقي البدء بمهمة فك الارتباط بين الحركة والبنية الحضرية من خلال السعي إلى تحديد المعايير الأساسية لتنقل الأسر. كم عدد الأسر التي تنتقل فعلياً خلال فترة زمنية معينة ؟ هل لدى أنواع معينة من الأسر ميل أكبر للانتقال من غيرها ؟ وهل هناك أي انتظام مكاني في نمط الهجرة؟

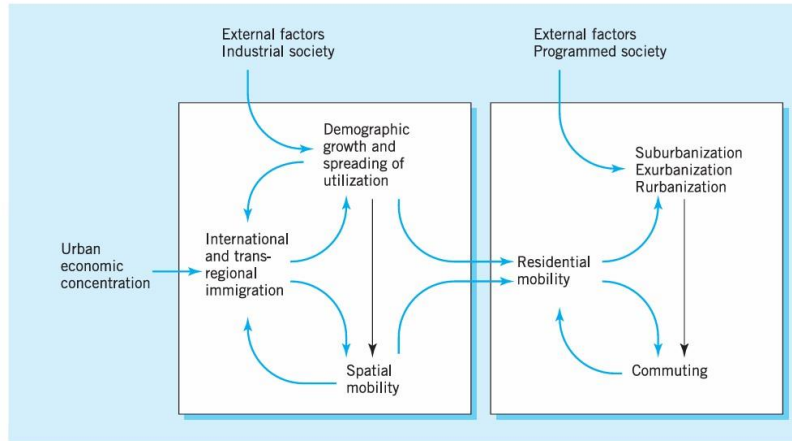


Figure 12.2 The system formed by mobility flows and the structuration of space.
Source: Bassand (1990), Fig. 1, p. 80.

أنماط تنقل الأسر

في الواقع ، يُعد حجم تنقل الأسر في المدن الغربية كبيراً . ففي أستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية ، ينتقل ما بين 15 و20% من جميع الأسر الحضرية في أي عام . ومع ذلك ، من المهم بالطبع إدراك أن بعض المدن تشهد مستويات تنقل أعلى بكثير من غيرها . على سبيل المثال ، تشهد مدن غرب وجنوب وساحل الخليج الأمريكي ، التي تشهد نمواً سريعاً - مثل بيلفيو وسكوتسديل وريفرسايد وثاوزند أوكس - معدل دوران سكاني سنوي يفوق ضعف معدل دوران سكان مدن مثل سكرانتون وجونستاون وويلكس بار/هازلتون في الشمال الشرقي الذي يشهد نمواً بطيئاً . في أوروبا ، تتفاوت معدلات التنقل السكاني بشكل كبير ، ولكنها تتراوح عموماً بين 5 و10% سنوياً . من المهم أيضاً إدراك أن حجم هذه الحركة ينبع جزئياً من قوى اقتصادية واجتماعية تتجاوز أسواق الإسكان في المدن الفردية .

ومن أهم العوامل التي تحدد المستوى العام للتنقل السكاني دورات الأعمال المتأصلة في الاقتصادات الرأسمالية . خلال فترات الانتعاش الاقتصادي ، تؤدي زيادة فرص العمل والأجور إلى زيادة الطلب الفعلي على المساكن الجديدة ، والتي ، عند اكتمالها ، تسمح لسلاسل كاملة من الأسر بتغيير منازلها . تؤثر التغيرات في التنظيم الاجتماعي - وخاصة تلك التي تنطوي على تغييرات في بنية الأسرة ومعدل تكوين الأسر وانحلالها واندماجها - على المستوى العام للتنقل من خلال التأثير المباشر على الطلب على السكن . كما تُعد التغيرات طويلة الأجل في بنية سوق الإسكان نفسها مهمة . ففي العديد من الدول الأوروبية ، على سبيل المثال ، أدى

توسع المساكن المملوكة والعامّة على حساب قطاع الإيجار الخاص إلى انخفاض عام في التنقل بسبب ارتفاع التكاليف والتأخيرات الطويلة في الانتقال .

المنتقلون والمقيمون

يُعدّ التنقل السكني عملية انتقائية . فالأسر من مختلف الأنواع لا تتساوى في القدرة على التنقل . فبعضها يميل إلى الانتقال كثيرًا ؛ والبعض الآخر، بعد أن دخل نظام الإسكان ، لا ينتقل أبدًا ، مما يُضفي درجة من الاستقرار على التركيبة السكانية . تم تحديد هذا التباين الأساسي بين "المنتقلين" و"المقيمين" في عدد من الدراسات ، وتبين أن تكوين كل مجموعة يميل إلى الارتباط بنمط حياة الأسر وخصائص حيّزة مسكنها . على وجه الخصوص ، وُجد أن الأسر الأصغر سنًا تنتقل بوتيرة أكبر من الأسر الأكبر سنًا ؛ كما وُجد أن المستأجرين من القطاع الخاص أكثر تنقلًا من الأسر في فئات الحي السكني الأخرى . يمكن أيضًا تصنيف الأشخاص على أنهم "سكان محليون" أو "عالميون" ، اعتمادًا على نوع وشدة ارتباطهم ببيئاتهم الاجتماعية المباشرة ، وقد ثبت أن لهذا التمييز تأثيرًا كبيرًا على التنقل داخل المدن .

بالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن هناك تأثيرًا مستقلًا لمدة الإقامة ، حيث كلما طالت مدة بقاء الأسرة في مسكنها ، قل احتمال انتقالها . أطلق على هذا مبدأ "القصور الذاتي التراكمي" ، ويُفسّر عادةً من حيث الارتباطات العاطفية التي يكونها الناس تجاه مسكنهم وجيرانهم المباشرين ، وإحجامهم عن قطع شبكاتهم الاجتماعية المتزايدة القوة والتعقيد ، لصالح نمط الحي السكني اليومية غير المعروف في أماكن أخرى . في المقابل ، من المرجح أن تُعزز تجربة الانتقال إلى منزل جديد الميل إلى الانتقال . فالمنتقلون أكثر توجهًا نحو التنقل المستقبلي من الأسر التي لم تنتقل في الماضي ، وهم أكثر قدرة على وضع خطة للانتقال .

أنماط الهجرة الداخلية

يمكن الإشارة إلى عدد من الانتظامات المهمة في سلوك الهجرة لدى الناس . من المفيد أولاً التمييز بين السلوك المكاني للمنتقلين داخل المدن ، وسلوك المهاجرين الوافدين من مدن ومناطق ودول أخرى . علاوة على ذلك ، يمكن تقسيم المهاجرين الوافدين إلى منتقلين ذوي مكانة اجتماعية عالية و منخفضة . كان لهذه الأخيرة تأثيرٌ خاصٌ في تشكيل الهيكل السكني للمدن في وقتٍ سابقٍ من هذا القرن . ومع ذلك ، هناك بعض المدن التي ما يزال المهاجرون ذوو المكانة الاجتماعية المنخفضة يُمثلون فيها عنصرًا هامًا من أنماط الهجرة ، كما يتضح من تحركات السكان في سينسيناتي ، على سبيل المثال ، حيث كان المهاجرون في الغالب من البيض الفقراء من أبالاشيا ؛ وفي المدن الأسترالية مثل ملبورن وسيدني ، حيث يكون المهاجرون في الغالب من المولودين في الخارج ؛ وفي بعض المدن الأوروبية ، حيث يكون المهاجرون من العمالة المنزلية . وكما رأينا في الفصل الثامن ، فإن تأثير هؤلاء المهاجرين على البيئة الاجتماعية الحضرية غالبًا ما يكون دقيقًا فيما يتعلق بالأسس الوطنية والإقليمية والدينية والعرقية للمهاجرين المعنيين . ويتشابه المهاجرون ذوو المكانة الاجتماعية العالية مع المهاجرين ذوي المكانة الاجتماعية المنخفضة من حيث أن الغالبية منهم ينجذبون إلى المدينة في استجابةً للفرص الاقتصادية المتاحة . إلا أن سلوكهم المكاني مختلف تمامًا . تُشكل الأغلبية جزءًا من فئة متنقلة للغاية من الطبقات المتوسطة الأفضل تعليمًا ، والتي ينتقل أفرادها من مدينة إلى أخرى بحثًا عن وظائف أفضل أو تقدم وظيفي . بعض هذه التحركات طوعية ، وبعضها الآخر يتم استجابةً لقرارات إدارية من الشركات الكبرى والدوائر الحكومية .

مع ذلك ، تتبع الغالبية العظمى النمط الأساسي نفسه ، حيث تنتقل إلى نوع أحياء محدد بدقة : مشاريع تطوير ضواحي حديثة الإنشاء تضم مساكن في أعلى فئات الأسعار . تجذب هذه المناطق النخبة المتنقلة بشكل

خاص ، لأن عدم وجود طابع حي سكني راسخ وشبكة اجتماعية يقلل من خطر الاستقرار بين جيران غير ودودين ، أو ودودين للغاية ، أو "متعجرفين" ، أو "عاديين" : وهو أمر قد يحدث بسهولة بالغة ، نظرًا لأن سكان المدن عادةً ما يتعين عليهم البحث في سوق العقارات واختيار المسكن المناسب في غضون أيام . علاوة على ذلك ، تميل المساكن في مثل هذه المناطق إلى التوافق مع أشكال وأحجام الأرضيات والنوافذ "التقليدية" ، مما يزيد من احتمالية تناسب أثاث المسكن السابق مع المسكن الجديد . ومع ذلك ، فبمجرد الاستقرار في المدينة الجديدة ، من الشائع أن تقوم هذه الأسر بوحدة أو أكثر من الانتقالات المتتابعة أو "التصحيحية" استجابةً لوعيها المتزايد بالأجواء الاجتماعية للأحياء المختلفة وجودة مدارسها ومتاجرها.

الانتقالات داخل المدن

يقودنا هذا إلى الفئة العامة من الانتقالات داخل المدن التي تشكل الجزء الأكبر من جميع التنقلات السكنية والتي تستحق بالتالي دراسةً أكثر تعمقًا . في الواقع ، كُرس قدر كبير من الجهد البحثي لمهمة البحث عن الانتظامات في التنقلات داخل المدن اعتقادًا بأن هذه الانتظامات ، إن وجدت ، قد تسهم في تسليط الضوء على بُعد رئيسي من أبعاد جدلية المكان الاجتماعية : **العلاقات بين التنقلات السكنية والبيئة الحضرية** . المسافة والاتجاه تتعلق إحدى أكثر نتائج هذا البحث اتساقًا بمسافة الانتقال . ففي كل دراسة تقريبًا ، وُجد أن غالبية الانتقالات قصيرة نسبيًا ، على الرغم من أن المسافات المعنية تعتمد بوضوح إلى حد ما على الحجم الإجمالي للمدينة المعنية . وعلى الرغم من هذا الميل للانتقالات القصيرة ، فإن التباين في مسافة الانتقال يُفسر عمومًا بشكل أفضل بالدخل والعرق والمدة السابقة للسكن ، حيث تميل الأسر البيضاء ذات الدخل المرتفع والمستأجرة للعقارات إلى الانتقال لمسافات أبعد.

كما تم التحقيق في التحيز الاتجاهي في عدد من دراسات الهجرة ، ولكن بنتائج أقل اتساقًا . في حين أنه من المعترف به على نطاق واسع أن هناك ميلًا عامًا للهجرة للدفع نحو الخارج من أحياء المدن الداخلية نحو الضواحي ، إلا أن التدفقات العكسية والتيارات المتقاطعة موجودة دائمًا لتعقيد المشكلة . ومع ذلك ، فإن أهم الانتظامات في أنماط الحركة داخل المدن تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي النسبي لمناطق المنشأ والمقصد . الغالبية العظمى من عمليات الانتقال - حوالي 80% في الولايات المتحدة - تحدث داخل مناطق تعداد سكاني ذات خصائص اجتماعية واقتصادية متشابهة . وهناك اتجاه موازٍ ومرتبطة يتمثل في أن نسبة كبيرة جدًا من عمليات الانتقال تحدث داخل فئات الحي السكني . بعبارة أخرى ، **عادةً ما ينطوي الانتقال داخل كلٍ من "مساحة المجتمع" و"مساحة السكن" على مسافات قصيرة فقط** . وعندما تحدث انتقالات بين فئات الحي السكني ، يعتمد الكثير على بيئة المعروض من المساكن . ويترتب على هذه الملاحظات أنه في حين أن التنقل داخل المدن قد يكون له تأثير كبير على التعبير المكاني عن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية ، فإن الدرجة الإجمالية للفصل السكني تميل إلى أن تُحافظ عليها أو حتى تُعزز من خلال عمليات الانتقال.

حركة الأسر والبيئة الحضرية

بجمع هذه الانتظامات التجريبية في سياق مكاني شامل ، نجد أنفسنا أمام تقسيم مناطقي ثلاثي للمدينة . تتميز المنطقة الداخلية بمستويات عالية من التنقل ، والتي تتضخم بوصول المهاجرين ذوي المكانة الاجتماعية المنخفضة . وبالمثل ، تُستكمل مستويات التنقل العالية في المنطقة الخارجية بوصول المهاجرين ذوي المكانة الاجتماعية الأعلى وما يليه من تنقل لاحق . بين المنطقتين ، توجد منطقة استقرار نسبي تضم أسرًا مُلباة احتياجاتها السكنية بشكل واضح . هنا ، يكون معدل دوران السكان منخفضًا لمجرد قلة فرص السكن ، أو من خلال الشواغر أو من خلال الإنشاءات الجديدة . ولعل وجود مثل هذه المنطقة هو ما يُفسر

التحركات لمسافات أطول ، ويُساعد في تفسير "القفزات" القطاعية لأسر الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة العاملة إلى التقسيمات الفرعية الضواحي الجديدة والمدن السكنية.

يجب أن تنطبق التعميمات الواردة هنا على المدن التي يوجد بها قدر كبير من مساكن القطاع العام ، لأن قواعد الدخول والنقل للمساكن العامة تختلف تمامًا عن تلك المعمول بها في بقية سوق الإسكان . وبشكل عام ، لا يُشوّه هذا النمط العام لحركة الأسر ، على الرغم من أنه من المرجح أن ترتبط عناصر مختلفة من هذا النمط بقطاعات معينة من سوق الإسكان . في غلاسكو ، على سبيل المثال ، حيث يُقتطع قطاعا التأجير الخاص والمملوك من قبل قطاع عام ضخم (في عام 2008 ، كان أكثر من 50% من أسر المدينة يعيشون في مساكن مملوكة للقطاع العام) ، ما يزال النمط العام للتنقل السكني يُظهر المكونات "النموذجية" للانتقال لمسافات قصيرة داخل الحي السكني الأصلي والحركة القطاعية الخارجية لمسافات أطول . لكن الفحص الدقيق لتدفقات الهجرة يكشف أن هذه المكونات مُشتقة بشكل مُركب من التدفقات المختلفة داخل فئات الحي السكني الرئيسية وفيما بينها.

محددات التنقل السكني

إذا كان من الصعب تحديد التكوين الخارجي للتنقل داخل المناطق الحضرية ، فإن ديناميكياته الداخلية قد تكون أكثر غموضًا . تتبع تدفقات التنقل التي تُشكل البنية الحضرية من الأنماط الإجمالية للطلب على السكن والتي تتبع بدورها من المداولات المُعقدة للأسر الفردية . ومن المرجح أن يُساهم فهم كيفية هيكلة هذه المداولات في فهم عملية الانتقال ، ولذلك أولى الجغرافيون اهتمامًا كبيرًا لجانبين مهمين من سلوك الأسر:

1. قرار البحث عن مسكن جديد؛

2. البحث عن مسكن جديد واختياره.

ويعتمد هنا هذا النهج المكون من مرحلتين . أولًا، يُركز الاهتمام على الظروف الشخصية والسكنية والبيئية التي يبدو أنها تُعجّل قرار الانتقال ، ويُوضّح نموذجًا مفاهيميًا لقرار الانتقال . ثانيًا، يُركّز الاهتمام على كيفية اتخاذ هذا القرار ، مع تسليط الضوء على آثار التفاوت في الوصول إلى المعلومات واستخدامها.

أسباب الانتقال

في أي دراسة للهجرة ، من المهم التمييز بين التنقلات الطوعية وغير الطوعية . وكما أوضح روسي (1980) في دراسته الكلاسيكية للهجرة في فيلادلفيا ، تُشكّل التنقلات غير الطوعية نسبة كبيرة من الإجمالي . في فيلادلفيا ، كان ما يقرب من ربع عمليات الانتقال غير طوعية ، وأغلبها ناجم عن هدم الممتلكات والإخلاء . وقد أُبلغ عن نتائج مماثلة من دراسات أجريت في مدن أخرى ، ولكن من اللافت للنظر أنه لا يُعرف سوى القليل عن السلوك المكاني للأسر المتضررة . بالإضافة إلى هذه التحركات غير الطوعية البحتة ، هناك فئة أخرى من عمليات الانتقال "القسرية" الناجمة عن الزواج ، والطلاق ، والتقاعد ، واعتلال الصحة ، و وفاة أحد أفراد الأسرة ، وتغيير الوظائف عن بُعد . وكثيرًا ما تُمثل هذه التحركات 15% إضافية من جميع عمليات الانتقال ، مما يترك حوالي 60% كنتقلات طوعية .

تُظهر بيانات المسح أن قرار الانتقال إلى المنزل طوعًا يُعزى إلى عدد من العوامل المختلفة تمامًا . ومع ذلك ، يجب الاعتراف بأن الأسباب المُقدمة للانتقال خلال المقابلات الأسرية ليست دائمًا موثوقة تمامًا . يميل بعض الأشخاص إلى تبرير قراراتهم ، وقد لا يتمكن آخرون من تذكر دوافعهم السابقة ؛ وسيُفصّل معظمهم حتمًا أسبابًا أبسط وأوضح من مجموعة العوامل المُعتبرة وقت الانتقال . ومع ذلك ، تُفيد بيانات

المسح في تحديد العناصر الرئيسية التي يجب أخذها في الحسبان عند تفسير سلوك الانتقال . عادةً ، تتضمن أسباب الانتقال مزيجًا من العوامل السكنية والبيئية والشخصية .

من بين عوامل الإسكان الأكثر شيوعًا المرتبطة بالانتقالات الطوعية الشكاوى المتعلقة بمساحة السكن والحديقة ، وتكاليف السكن والإصلاح ، وتقدم الطراز . تشمل العوامل البيئية الشكاوى المتعلقة بوجود أنشطة ضارة مثل المصانع ، وضوضاء الأطفال . وحول حوادث القمامة والنفايات والكلاب الأليفة. ترتبط العوامل الشخصية في الغالب بالانتقال القسري ، ولكن تُعزى بعض حالات الانتقال الطوعي إلى عوامل شخصية ، مثل رد الفعل السلبي تجاه الجيران الجدد . يوضح الشكل 12.3 تصنيفًا عامًا لأسباب انتقال الأسرة.

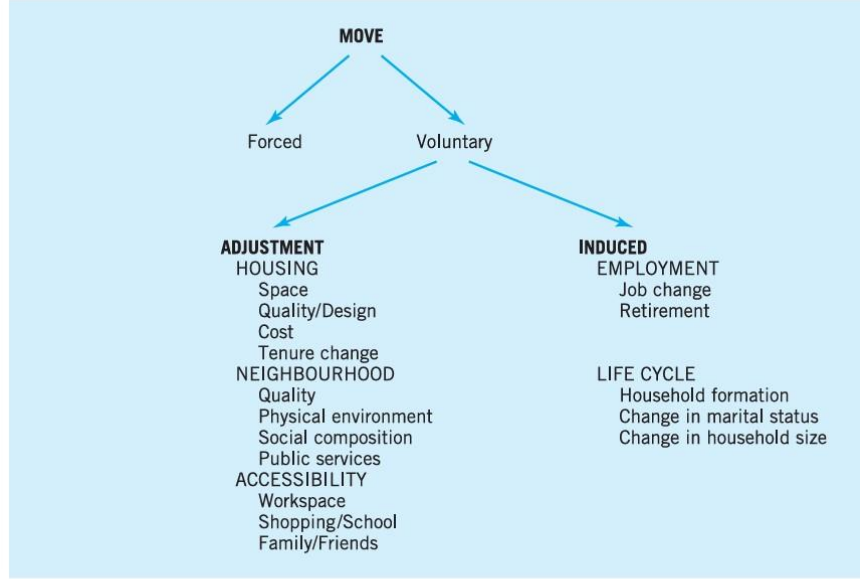


Figure 12.3 A classification of reasons for household relocation.

Source: Clark and Onaka (1983), Fig. 2, p. 50.

احتياجات المساحة وتغيرات مسار الحي السكني

من بين الأسباب الأكثر شيوعًا للانتقال ، يُتفق عمومًا على أن السبب الأكثر أهمية وانتشارًا يتعلق بحاجة الأسرة إلى مساحة للسكن . أشار أكثر من نصف المنتقلين في دراسة روسي إلى شكاوى بشأن اتساع أو قلة مساحة المعيشة كسبب لرغبتهم في الانتقال (حيث ذكر 44% منهم ذلك كسبب رئيسي). وقد أكدت الدراسات الاستقصائية اللاحقة الأهمية الحاسمة لمساحة المعيشة في قرار الانتقال ، بل أثبتت أن العامل الحاسم ليس المساحة الكبيرة في حد ذاتها ، بل العلاقة بين حجم الأسرة وتكوينها ومتطلباتها من المساحة . لأن كليهما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسار حياة الأسرة ، يُعتقد على نطاق واسع أن تغيرات مسار الحي السكني تُشكل الأساس لكثير من عمليات الانتقال السكني داخل المدن . وتتنعز أهمية مسار الحي السكني الأسرية كمتغير تفسيري بشكل كبير من خلال علاقاته بالعديد من الأسباب الأخرى التي يُستشهد بها كثيرًا للانتقال ، مثل الرغبة في امتلاك منزل (بدلاً من استئجاره) والرغبة في تغيير البيئة .

ومع ذلك ، فإن التغيرات في هيكل الأسرة وتجزئة أنماط الحي السكني في المدن المعاصرة تجعل من الصعب التعميم بشأن العلاقات بين التنقل السكني ومسار الحي السكني الأسرية بالطريقة التي كانت ممكنة في ستينيات القرن الماضي . ومع ذلك ، يمكننا القول إن فصلاً سكنيًا ملحوظًا يميل إلى الظهور مع استجابة الأسر في مراحل متشابهة من مسار حياتها بطرق متشابهة لظروفها المنزلية والمادية المتغيرة . وهذا ، بالطبع

، يتناسب بشكل ملائم مع نتائج العديد من الدراسات الوصفية (بما في ذلك دراسات علم البيئة العاملي) التي أظهرت نمطاً إقليمياً للوضع الأسري . التسلسل المقبول عموماً لهذه المناطق يمتد من منطقة وسط المدينة الشبابية مروراً بمناطق متتالية من أنواع العائلات الأكبر سناً ومتوسطي العمر إلى منطقة في أواخر الشباب / أوائل منتصف العمر على الهامش . ومع ذلك ، يجب الاعتراف بأن هذا النمط قد يكون نتيجة عوامل أخرى غير تلك المرتبطة مباشرةً بديناميكية مسارات حياة الأسرة .

غالباً ما تمر الأسر بتغيرات في وضعها الأسري بالتزامن مع تغيرات في الدخل والوضع الاجتماعي ، لذا من الخطورة تفسير التنقل السكني حصرياً من منظور أحدهما أو الآخر. قد تكون هناك عوامل مختلفة تماماً مؤثرة أيضاً . على سبيل المثال ، نظراً لعلم المطورين بأن العديد من الأسر تفضل العيش بين عائلات مماثلة في العمر والتركيب السكانية والوضع الاجتماعي والاقتصادي ، فقد عززوا الفصل بين الأوضاع الأسرية من خلال بناء مجمعات سكنية ومجتمعات مخططة رئيسية لأنواع محددة من الأسر، مع عهود وعقود استبعادية مصممة لإبعاد السكان "غير الملزمين" . لذلك ، من الشائع جداً أن يسكن شقق سكنية بأكملها أفراد عازبون أو أزواج ليس لديهم أطفال .

يُمثل صن سيتي ، وهي ضاحية تابعة لمدينة فينيكس بولاية أريزونا ، الشكل المتطرف لهذه الظاهرة ، حيث لا يُسمح بدخول أي شخص يقل عمره عن 50 عاماً ، وحيث تهيمن احتياجات كبار السن على المشهد العمراني بأكمله ، الذين ينتقلون في شوارعها الهادئة بعربات الغولف ، متنقلين من مناسبة اجتماعية إلى أخرى . في المقابل ، ظلّ فصل الوضع الأسري في المدن البريطانية ذات الكميات الكبيرة من المساكن العامة ثابتاً بشكل ملحوظ طوال القرن العشرين.

قرار الانتقال

يمكن عد أول قرار رئيسي في عملية التنقل السكني - سواء بالانتقال إلى منزل جديد أم لا - نتاجاً للضغط الناتج عن التناقض بين احتياجات الأسرة وتوقعاتها وتطلعاتها من جهة، وظروفها السكنية الفعلية وبيئتها من جهة أخرى (الشكل 12.4).

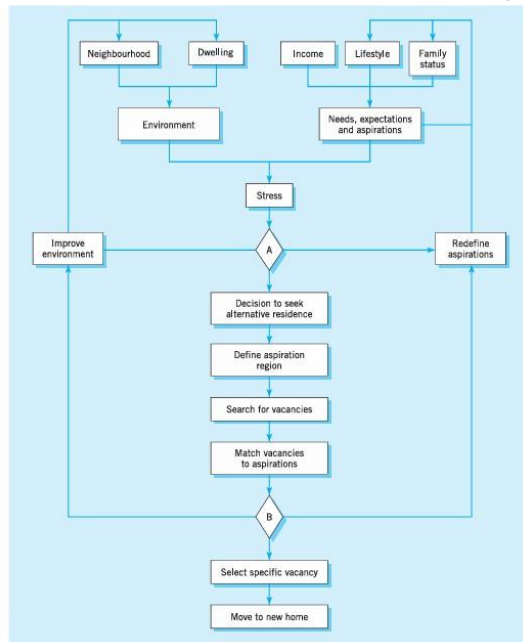


Figure 12.4 A model of residential mobility.
Source: Robson (1979), p. 33.

يعتقد علماء السلوك أن توقعات وتطلعات الناس المتعلقة بالإسكان تنبع من الأطر المرجعية المختلفة التي يتبناها الناس لفهم حياتهم ، وخاصةً في تفسير وضعهم السكني . هذه الأطر المرجعية هي نتاج مجموعة واسعة من العوامل التي تشمل العمر ، والخلفية الطبقية ، والدين ، والأصل العرقي ، والخبرة السابقة في جميع جوانب الحي السكني الحضرية . إنها تُمثل سلسلة من أنماط الحي السكني - المخصصة ، والعائلية ، والعالمية ، وما إلى ذلك - ولكل منها مجموعة مميزة من التوجهات فيما يتعلق بالسكن والموقع السكني . يُقرّ علماء السلوك بثلاثة توجهات تقليدية لأنماط الحي السكني في الثقافات الحضرية : الأسرة ، والمهنة ، والاستهلاك .

(1) الأشخاص ذوو التوجه الأسري يتمركزون أيضاً حول المنزل ، ويميلون إلى قضاء معظم أوقات فراغهم مع أطفالهم . ونتيجة لذلك ، تهيمن على توجهاتهم السكنية تصوراتهم لاحتياجات أطفالهم من مساحات للعب ، وبيئة نظيفة وآمنة ، والقرب من عيادات الأطفال والمدارس ، وما إلى ذلك .

(2) يتمتع أصحاب المهن بأسلوب حياة يركز على التقدم الوظيفي . ولأن التنقل غالباً ما يكون جزءاً ضرورياً من هذه العملية ، يميل أصحاب المهن إلى التنقل بكثرة ؛ ولأنهم ، بحكم تعريفهم ، يدركون المكانة الاجتماعية ، فإن توجهاتهم السكنية تميل إلى التركيز على الأحياء المرموقة المناسبة لوظائفهم وروايتهم وصورتهم الذاتية .

(3) يميل المستهلكون بشدة إلى الاستمتاع بالمزايا المادية ووسائل الراحة في المجتمع الحضري الحديث ، ولذلك تهيمن على تفضيلاتهم السكنية الرغبة في العيش في مناطق وسط المدينة ، بالقرب من النوادي والمسارح والمعارض الفنية والمراقص والمطاعم ، وما إلى ذلك .

يمكن انتقاد هذا التصنيف لطابعه الموجه للطبقة المتوسطة ، إذ يتجاهل "نمط حياة" عدد كبير من الأسر التي يُقلل وضعها الاقتصادي من طموحاتها السكنية إلى مجرد البقاء على قيد الحي السكني . تنظر العديد من أسر الطبقة العاملة إلى منازلها كملاذ من العالم الخارجي ، لا كمنصاتٍ لفرض نمط حياة مفضل .

ومع ذلك ، فإن النموذج السلوكي الموضح في الشكل 12.4 يسمح بهذا التقييد . ببساطة ، يُتوقع من الأسر ذات الدخل المتواضع أن تطمح فقط إلى مسكن يلبي احتياجاتها الأساسية الدني . وتُعد هذه الاحتياجات عموماً دالة على حجم الأسرة ، بحيث تتوافق فكرة التنقل المرتبط بمسار الحي السكني بشكل ملائم مع النموذج السلوكي دون مساواة التوتر تلقائياً بالتنقل . مهما كانت توقعات وتطلعات الأسرة ، فإن العامل الحاسم في قرار الانتقال هو شدة الضغوط (إن وجدت) الناتجة عن الاختلاف بين هذه التوقعات وظروف واقعها الفعلي . تختلف النقطة التي يتحول فيها الضغط المحتمل إلى ضغط لا يُطاق من أسرة إلى أخرى ، ولكن بمجرد الوصول إليها (عند النقطة "أ" في الشكل 12.4) ، يجب على الأسرة الاختيار بين ثلاثة مسارات سلوكية :

1- التحسين البيئي . يشمل ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة ، اعتماداً على طبيعة الضغوط المعنية . يمكن توسيع المساكن الصغيرة بتوسعة ، ويمكن تركيب التدفئة المركزية والزجاج المزدوج وعزل تجاويف الجدران في المساكن الباردة ، ويمكن إعادة توصيل الأسلاك الكهربائية للمساكن المتداعية وتزيينها ، ويمكن إسكان المساكن الكبيرة جداً باستقبال نزلاء . يمكن أيضاً مواجهة الضغوطات المتعلقة بالحي السكني أو "الظرفية" بطرق مختلفة : على سبيل المثال ، يمكن معالجة صعوبة الوصول إلى المتاجر والمرافق من خلال شراء سيارة أو تقديم التماس إلى السلطة المحلية لتوفير خدمات حافلات أفضل . يمكن معالجة التدهور البيئي ومستخدمي الأراضي المتطفلين من خلال جمعيات السكان ولجان العمل . ويمكن مضايقة الجيران غير المرغوب فيهم أو نبذهم . وكما هو الحال مع جوانب أخرى من السلوك السكني ، تختلف هذه

الاستراتيجيات في جاذبيتها وفقاً لظروف الأسرة . فعلى سبيل المثال ، يميل مالكو المساكن إلى اختيار نشاط الحي السكني أكثر من المستأجرين

2- خفض الطموحات. هذه وسيلة بديلة للتكيف مع ظروف السكن الحالية . ويبدو أنها استراتيجية شائعة ، حيث تُظهر بيانات المسح أنه مقابل كل أسرة تنتقل إلى هناك ، هناك اثنتان أو ثلاث أسر أخرى تُبلغ عن رغبتها في الانتقال إذا أمكنها ذلك . قد ينطوي خفض الطموحات على تغيير في نمط الحي السكني أو إعادة صياغة الخطط : فقد يُؤجل قرار إنجاب الأطفال ، على سبيل المثال . والأكثر شيوعاً هو ببساطة مسألة نفسية تتعلق بـ "تقليل التنافر" - تعلم حب ما لدينا والامبالاة بما نعرف أنه لا يمكننا الحصول عليه . وليس من المستغرب أنه كلما تقدمنا في السن ، زادت كفاءتنا في تقليل التنافر.

3- الانتقال السكني. هذا ، كما رأينا ، هو المسار الذي تختاره أقلية كبيرة من الأسر . ومع ذلك ، فإن قرار الانتقال يؤدي إلى مجال مهم ثانٍ من السلوك المكاني : البحث عن مسكن جديد واختياره . البحث عن مسكن جديد سواءً أكان قرار الانتقال طوعاً أم إجبارياً ، يجب على جميع الأسر المنتقلة أن تمر بعملية البحث عن شواغر مناسبة ، ثم اختيار المسكن الجديد الأنسب . يكمن الاهتمام الرئيسي للجغرافيين في هذا الإجراء في مسألة ما إذا كان متحيزاً مكانياً ، وإذا كان كذلك ، فما إذا كان متحيزاً بطرق مختلفة لمجموعات الأسر المختلفة . بعبارة أخرى ، هل تساهم إجراءات البحث المتحيزة مكانياً في تغيير البيئة الاجتماعية ؟ على الرغم من أن المعلومات المتعلقة بسلوك الناس في البحث عن مسكن جديد مجزأة إلى حد ما ، إلا أن العملية العامة تندرج بشكل ملائم ضمن إطار صنع القرار للنموذج السلوكي (الشكل 12.4). وبناءً على ذلك ، من المفيد تقسيم سلوك الأسرة إلى ثلاث مراحل:

1تحديد معايير تقييم الشواغر؛

2البحث عن مساكن تُلبّي هذه المعايير؛

3الاختيار النهائي لمسكن جديد.

تحديد رغبات المنزل الجديد

بمصطلحات سلوكية ، تتمثل الخطوة الأولى التي تتخذها الأسرة في التعامل مع مشكلة الحصول على المعلومات وتنظيمها حول مسكن جديد محتمل في تحديد منطقة طموحاتها ، بوعي أو بغير وعي . ببساطة ، هذا تصور لحدود القبول التي تُعدّ الأسرة نفسها لاستيعابها كبديل لسكنها الحالي . يمكن تحديد هذه الحدود بناءً على خصائص الموقع المرغوبة - سمات المسكن نفسه - و/أو الخصائص الظرفية المرغوبة - البيئة المادية والاجتماعية للحي السكني ، وقربه من المدارس والمتاجر ، إلخ . عادةً ما تُحدد الحدود الدنيا لمنطقة الطموح بخصائص المسكن الذي ترغب الأسرة في مغادرته ، بينما تُحدد الحدود العليا بالمعايير التي يمكن للأسرة أن تطمح إليها بشكل معقول . في كثير من الحالات ، تُحدد هذه الحدود بحدود الدخل ، ولكن هناك استثناءات مهمة : قد لا يرغب بعض أصحاب المنازل ، على سبيل المثال ، في إنشاء حديقة كبيرة ، بغض النظر عن سعر المنزل ؛ وقد يستبعد آخرون المساكن بأسعار معقولة في مناطق معينة . لأن الحي السكني لا يتوافق مع نمط حياتهم المنشود .

بشكل عام ، تعكس المعايير التي تستخدمها الأسر لتحديد منطقة تطلعاتها دوافعها في اتخاذ قرار الانتقال . وتُعد مساحة المعيشة ، وحياسة العقار ، ومرافق السكن ، والجودة البيئية ، والتركيبية الاجتماعية من بين المعايير الأكثر شيوعاً . وتُعدّ الجوانب الداخلية للمسكن ، والخصائص الاجتماعية للحي السكني ، وسهولة الوصول إلى مختلف المرافق الخدمية ، أكثر أهمية في جذب الناس إلى منزل جديد من إبعادهم عنه . ويبدو

أيضاً أن مختلف أنواع المتنقلين تختلف اختلافاً كبيراً في المعايير التي يستخدمونها . فالأسر التي تنتقل إلى منازل عائلية واحدة أكثر اهتماماً بالخصائص الظرفية من تلك التي تنتقل إلى شقق ، على سبيل المثال . تميل الأسر التي تنتقل إلى منازل في الضواحي إلى الاهتمام بشكل خاص بتصميم المسكن وإمكاناته كاستثمار ، بينما بالنسبة لأولئك الذين ينتقلون إلى منازل في وسط المدينة ، فإن جماليات أسلوب السكن وبيئة الحي السكني تميل إلى أن تكون معايير أكثر أهمية . إن وجود مناطق ذات طموحات مختلفة ، بطبيعة الحال ، هو نتيجة لاختلاف الاحتياجات والطموحات التي تدفع الأسر إلى الانتقال في المقام الأول . ولا تكمن أهميتها في عملية الانتقال في الاختلافات الناتجة عن ذلك في تقييم الأسر لفرص الإسكان المحددة فحسب ، بل تكمن أيضاً في حقيقة أن الأسر تنطلق منذ البداية للبحث عن الشواغر بأهداف سكنية مختلفة تماماً .

البحث عن الشواغر

الهدف العام من عملية البحث هو العثور على المسكن المناسب ، بالسعر المناسب ، وفي الوقت المتاح . ويجب الاعتراف بأن هناك بعض الأسر التي لا تضطر إلى البحث بعناية لأن قرارها بالانتقال جاء بعد اكتشاف شاغر جذاب بالصدفة . وقد تشكل هذه التحركات "غير المتوقعة" ما يصل إلى 20% من جميع التحركات داخل المدن . ومع ذلك ، يجب على غالبية المتنقلين تنظيم أنفسهم بطريقة ما للعثور على منزل مناسب خلال فترة زمنية محدودة من اتخاذ قرار الانتقال . تُنظم معظم الأسر عملية البحث بناءً على الموقع ، مُركزة الاهتمام على أحياء سكنية مُحددة يتم اختيارها بناءً على خصائصها الظرفية المُتصورة وتقييم الأسرة لاحتمالية العثور على شواغر تُلبّي معايير الموقع .

علاوةً على ذلك ، وفي مواجهة مشكلة البحث حتى في مساحة محدودة ، من الطبيعي أن تُحاول الأسر تقليل الجهد وعدم اليقين بشكل أكبر من خلال تركيز بحثها في المناطق الأكثر شهرة والأكثر سهولة للوصول إليها . والنتيجة هي أن الأسر تُركّز أنشطة البحث عن منزل ضمن مساحة بحث محدودة ، مُتَحيزَةً مكانياً بمعرفتها بمناطق مُختلفة . وفي المصطلحات السلوكية ، تُعدّ مساحة البحث هذه جزءاً من مساحة وعي أعم ، والتي تُعدّ عادةً نتاجاً لما يلي :

➤ مساحة نشاط الناس أو مساحة العمل (مجموع جميع الأماكن التي يتواصل الناس معها بانتظام نتيجةً لأنشطتهم الاعتيادية)؛ و

➤ معلومات من مصادر ثانوية كالراديو والتلفزيون والصحف وحتى الكلام الشفهي.

يخضع كلا العنصرين لعملية تصفية وترميز ذهنية تُنتج مجموعة من الصور تُشكل الجزء التشغيلي من مساحة وعي الفرد . الجزء الفرعي من هذه المساحة ، الذي يُشكل مساحة البحث ، هو ببساطة المنطقة (أو المناطق) التي تشعر الأسرة بأنها ذات صلة بمنطقة طموحاتها ، وهي متحيزة مكانياً بسبب التحيز المتأصل في كل من مساحات الأنشطة والخرائط الذهنية . ويترتب على ذلك أن مجموعات فرعية مختلفة من الأسر ، ذات مساحات الأنشطة والخرائط الذهنية المميزة ، تميل إلى إظهار تحيز مكاني مميز بالقدر نفسه في سلوك البحث الخاص بها . على وجه الخصوص ، قد نتوقع أن تؤدي مساحات الأنشطة المحدودة والصور الأكثر محليةً وكثافةً لمنطقة المنزل إلى تقييد مساحة البحث للأسر ذات الدخل المنخفض على منطقة صغيرة نسبياً تركز على المنزل السابق، بينما سيكون لدى الأسر الأكثر تنقلاً وذات الدخل المرتفع مساحة بحث أوسع ولكنها تركز على القطاع الأكثر شيوعاً في المدينة بين المنزل ومكان العمل .

يمكن لمصادر المعلومات المستخدمة للعثور على مساكن شاغرة ضمن مساحة البحث أن تمارس أيضًا تحيزًا مكانيًا كبيرًا . نظرًا لأن أنواعًا مختلفة من الأسر تميل إلى الاعتماد على تسلسلات ومجموعات مختلفة من المصادر، فإن هذا يؤدي إلى عملية فرز اجتماعي مكاني إضافية . بشكل عام ، المصادر الأكثر استخدامًا للمعلومات المتعلقة بالعقارات الشاغرة هي الإعلانات في الصحف وعبر الإنترنت ، وكلاء العقارات ، والأصدقاء والأقارب ، والملاحظة الشخصية للوحات "للبيع" ، على الرغم من أن أهميتها النسبية وفعاليتها تختلفان إلى حد ما من مدينة إلى أخرى . يميل كل مصدر من مصادر المعلومات هذه إلى التحيز بطريقة مختلفة . على سبيل المثال ، ستحدد الملاحظة الشخصية بدقة مساحة النشاط الشخصي للأفراد ، بينما تعتمد كمية ونوعية المعلومات الواردة من الأصدقاء والأقارب بشكل كبير على الطبقة الاجتماعية وبنية الشبكات الاجتماعية للباحث .

يمارس وكلاء العقارات أيضًا تحيزًا مكانيًا كبيرًا في دورهم كوسطاء للمعلومات . وقد ثبت أن هذا يعمل بطريقتين : أولاً، يميل كل عمل تجاري إلى التخصص في أجزاء محدودة من سوق الإسكان من حيث السعر والمساحة ؛ ثانيًا، على الرغم من أن معظم وكلاء العقارات لديهم معرفة دقيقة إلى حد ما بسوق الإسكان على مستوى المدينة ، إلا أنهم يميلون إلى الإفراط في التوصية بالمساكن في المناطق التي يتمتعون فيها بخبرة أكبر في بيع وتسويق المساكن والتي يعرفونها جيدًا . ونتيجة لذلك ، فإن الأسر التي تعتمد على وكلاء العقارات للحصول على المعلومات تستخدم مصدر معلومات شديد التنظيم ومحدود المكان . ومع ذلك ، فإن القضية الحاسمة في السياق الحالي تتمثل في الأهمية النسبية وفعالية مصادر المعلومات المختلفة لمختلف الأسر .

ترتبط إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات أيضًا بقضية مهمة أخرى تؤثر على السلوك السكني : مشكلة عوائق البحث . هناك جانبان مهمان لهذه المشكلة : العوائق التي ترفع تكاليف البحث أو جمع المعلومات ، والعوائق التي تحد صراحةً من اختيار الوحدات السكنية أو المواقع المتاحة للأسر . تشمل العوامل المتعلقة بتكاليف البحث ، على سبيل المثال ، نقص وسائل النقل للبحث ، ونقص مرافق رعاية الأطفال أثناء البحث ، بالإضافة إلى نقص المعرفة بقنوات المعلومات المحددة . تشمل العوامل التي تحد من اختيار السكن القيود المالية ، والتمييز في سوق الإسكان ، ومعايير جودة السكن في برامج مساعدة الإيجار .

ضيق الوقت

من الواضح أن الاستخدام والفعالية المتباينة لمصادر المعلومات المختلفة للأسر المختلفة تعمل على زيادة درجة التصنيف الاجتماعي والمكاني الناتج عن التنقل السكني ، وفي الوقت نفسه تزيد من تعقيد . ومن العوامل المهمة الأخرى التي تزيد من تعقيد هذه المشكلة ، ضيق الوقت في عملية البحث . من المرجح أن تتغير كل من مساحة البحث وإجراءاته مع إنفاق الأسر المزيد من الوقت والمال في البحث عن منزل جديد . عندما ينفد الوقت ، يجب تغيير استراتيجية البحث لضمان العثور على منزل . قد يؤدي القلق الناتج عن عدم النجاح إلى تغيير منطقة طموحات الأسرة ، وتقييد مساحة بحثها ، وتحول في استخدامها لمصادر المعلومات ؛ وقد يدفع ضغط الوقت الناس إلى اتخاذ خيارات سيئة .

من ناحية أخرى ، كلما طالت مدة البحث ، زادت معرفة الأسرة بسوق الإسكان . لذلك ، يتعين على كل أسرة الموازنة بين مزايا البحث والتعلم وتكاليفه - الحقيقية والنفسية - المترتبة على ذلك . في الواقع ، تُظهر بيانات المسوحات ميلًا ثابتًا لدى غالبية الأسر إلى التفكير بجدية في عدد قليل من الوحدات الشاغرة (عادةً ما تكون اثنتين أو ثلاث وحدات فقط) قبل اختيار منزل جديد ، وهي ملاحظة قد تبدو وكأنها تُقوّض جدوى تطوير نماذج ونظريات مُفصّلة لسلوك البحث . ومع ذلك ، يمكن تفسير هذه الظاهرة نفسها بإطار سلوكي : فالأسر قادرة على تقليل عنصر عدم اليقين في عملية اتخاذ القرار من خلال قصر الاهتمام الجاد

على عدد قليل من الوحدات الشاغرة . علاوة على ذلك ، تبدأ معظم الأسر بمنطقة طموح محددة بدقة (إما بسبب قيود الدخل أو متطلبات الموقع) ، بحيث يكون ما يبدو نمط بحث مُقَيَّد هو في الواقع امتداد منطقي للقرارات التي صيغت في المرحلة السابقة من عملية البحث.

اختيار منزل جديد

يتعين على الأسر التي تجد وحدتين شاغرتين أو أكثر ضمن منطقة طموحها اتخاذ قرار في النهاية . نظريًا ، يتم اتخاذ هذا النوع من الاختيار على أساس دوال المنفعة المنزلية المستخدمة لإعطاء تقييم شخصي لكل وحدة شاغرة . بمعنى آخر، يتم تقييم الوحدات الشاغرة من حيث المجموع المرجح للسمات المستخدمة لتحديد منطقة الطموح . تعكس هذه الأوزان الأهمية النسبية للمعايير المستخدمة لتحديد منطقة الطموح ، وبالتالي ستختلف وفقًا لتفضيلات وميول الأسرة المعنية . ومع ذلك ، عمليًا ، فإن قيود الوقت ، إلى جانب محدودية قدرات معالجة المعلومات البشرية ، ونقص عام في التحفيز ، تعني أن خيارًا حقيقيًا من النوع الذي تتضمنه النظرية السلوكية نادرًا ما يُتخذ : فالناس سعداء بقبول أي شاغر معقول ، طالما أنه لا ينطوي على قدر كبير من الإزعاج . يسمح النموذج السلوكي للأسر التي لا تتمكن من إيجاد شواغر ضمن منطقة طموحاتها في الوقت المتاح لها (النقطة "ب" في الشكل 12.4) بتغيير استراتيجيتها إلى أحد الخيارين المتاحين لها في النقطة "أ" على الرسم التخطيطي : تحسين البيئة أو إعادة تعريف الطموحات .

أخيرًا ، يجب أن ندرك أن هناك العديد من الأسر في كل مدينة تعاني من قيود في أماكن سكنها لدرجة أن النهج السلوكي لا يُجدي نفعًا . الفئات الفرعية الأكثر وضوحًا هي الفقراء العاملون ، وكبار السن ، وصغار السن ، والعاطلون عن العمل ، والمتنقلون . تشمل الفئات الفرعية الأخرى التي تعاني من قيود شديدة في خيارات السكن الأسر ذات الاحتياجات الخاصة (مثل الأسر الكبيرة ، والأسر ذات الوالد / الوالدة الوحيدة ، والأزواج غير المتزوجين ، والنزلاء السابقين في المؤسسات ، والأسر التي تعاني من مشاكل) ، والأسر التي لا تستطيع الانتقال بسبب إعاقات شخصية ، أو ظروف عائلية ، أو احتياجات طبية ؛ والأسر الذين لا يرغبون في الانتقال بسبب الضغط النفسي الناتج عن الانتقال من بيئات مألوفة .

التنقل السكني وتغير الأحياء السكنية

على الرغم من أن النهج السلوكي يوفر رؤية مهمة حول الآثار المكانية للتنقل ، إلا أن التركيز على اتخاذ القرارات الفردية يميل إلى صرف الانتباه عن الأنماط الكلية لتغير الأحياء الناتجة عن اتخاذ الأسر المتشابهة خيارات متشابهة . لذلك ، يُنظر في هذا القسم إلى التعميمات على نطاق واسع التي طُرحت حول عمليات التنقل وتغير الأحياء السكنية . أحد المخططات التي طُرحت ونوقشت بالفعل هو النمط الإقليمي للوضع الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بتسلسل هيمنة الغزو والخلافة الذي افترضه بيرجيس (1926) في نموذج الكلاسيكي للتغير البيئي . يُذكر أن ديناميكية هذا النموذج استندت إلى ضغط المهاجرين ذوي المكانة الاجتماعية المتدنية الوافدين إلى المناطق الحضرية الداخلية . مع تزايد هذا الضغط ، تنتسل بعض العائلات إلى الأحياء المحيطة ، مما يُطلق سلسلة من ردود الفعل ، حيث يُجبر سكان كل منطقة ذات مكانة اجتماعية أعلى على الانتقال بعيدًا عن المركز لمواجهة انخفاض مكانة الحي السكني .

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى النظرية البيئية في حد ذاتها ، لاعتمادها الكبير على التشبيه الحي السكني ، فإن مفهوم الغزو - الخلافة - الهيمنة يوفر إطارًا تفسيريًا مفيدًا للتسلسل الملحوظ لتغير الأحياء السكنية في المدن حيث يُغذى النمو الحضري السريع بالهجرة الداخلية واسعة النطاق للعائلات ذات المكانة

الاجتماعية المتدنية . والمثال الكلاسيكي ، بالطبع، كان شيكاغو خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ، على الرغم من أن العديد من المدن الصناعية في بريطانيا قد خضعت لعملية مماثلة من تغير الأحياء خلال القرن التاسع عشر . في الآونة الأخيرة ، أدى تدفق المهاجرين إلى لندن وباريس والمدن الأسترالية الكبرى مثل ملبورن وسيدني ، وتدفق العمال الأجانب إلى المدن الصناعية في شمال غرب أوروبا ، إلى سلسلة من التغيرات في بعض الأحياء السكنية ، تتناسب أيضًا مع نموذج الغزو/الخلافة . ومع ذلك ، فإن هذا النموذج محدود الأهمية بالنسبة لمعظم المدن الحديثة ، نظرًا لأن قوته الدافعة - تدفق المهاجرين ذوي المكانة الاجتماعية المتدنية - تضائلت أهميتها ؛ إذ تُعزى غالبية المهاجرين الوافدين الآن إلى الأسر متوسطة الدخل التي تنتقل من ضاحية في مدينة إلى ضاحية مماثلة في أخرى .

حركة ذوي المكانة الاجتماعية العالية ، والترشيح ، وسلاسل الشواغر تتبع رؤية بديلة لتغير الأحياء السكنية والتنقل السكني من نموذج هومر هويت (1939) القطاعي للنمو الحضري والبنية الاجتماعية والاقتصادية . استُمدت أفكار هويت من دراسة مُفصّلة لقيم الإيجارات في 142 مدينة أمريكية ، أُجريت لتصنيف أنواع الأحياء السكنية وفقًا لمخاطر قروض الرهن العقاري . وقد قادته هذه الدراسة إلى الاعتقاد بأن مفتاح هيكل السكن الحضري يكمن في سلوك الأسر ذات المكانة الاجتماعية المرموقة . فقد جادل بأن الأسر ذات المكانة الاجتماعية المرموقة تستحوذ على الأراضي الأكثر جاذبية في مدينة متنامية ، بعيدًا عن النشاط الصناعي . ومع النمو الحضري، تتوسع المنطقة ذات المكانة الاجتماعية المرموقة محوريًا على طول الطرق الطبيعية ، استجابةً لرغبة الأثرياء في الجمع بين سهولة الوصول والحي السكني في الضواحي .

ويتعزز هذا التوجه القطاعي بميل "قادة المجتمع" إلى تفضيل المواقع غير الصناعية المطلة على المياه والأراضي المرتفعة ؛ بينما تسعى بقية الفئات ذات الدخل المرتفع إلى اكتساب المكانة الاجتماعية التي يوفرها العيش في الحي السكني نفسه مع هؤلاء البارزين . بمرور الوقت ، يحدث المزيد من التطور القطاعي مع انتقال الأسر الأبرز إلى مساكن جديدة للحفاظ على معايير الحصرية . وفي أعقاب هذه الحركة الخارجية المستمرة للأسر ذات المكانة العالية ، تشغل المساكن التي تُخليها أسر متوسطة المكانة ، والتي تشغل مساكنها بدورها أسر ذات مكانة أدنى (وهي عملية تُسمى التصفية) . وفي نهاية هذه الحركة ، تُهدم المساكن الشاغرة التي أنشأتها الفئات ذات المكانة الأدنى أو يشغلها مهاجرون داخليون ذوو مكانة منخفضة .

وبالتالي ، ومع توسع المناطق السكنية الأخرى إلى الخارج ، سيتم الحفاظ على الهيكل القطاعي للمدينة ، مع ظهور المكونات الإقليمية كعنصر ثانوي بسبب الاختلافات في عمر وحالة مخزون المساكن . لقد ثار جدلٌ واسعٌ حول صحة نموذج هويت القطاعي . وقد قدمت الدراسات التجريبية للنمط الناشئ للمناطق السكنية النخبوية ، واختبارات وجود تدرجات قطاعية في الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، دعمًا عامًا كبيرًا للتكوين المكاني لنموذج هويت ، على الرغم من أن الهيمنة النسبية للمكونات القطاعية على المكونات الإقليمية في البنية الحضرية ليست ظاهرة بسيطة أو عالمية بأي حال من الأحوال .

ومع ذلك ، فإن آلية تغيير الأحياء السكنية التي ينطوي عليها نموذج هويت هي موضع الاهتمام هنا . ويرتكز أساس هذه الآلية على سلسلة التحركات التي بدأها بناء مساكن جديدة للأثرياء ، مما أدى إلى انحدار عقاراتهم القديمة في السلم الاجتماعي ، بينما تصاعدت الأسر الفردية في سلم الإسكان . ولكي تعمل عملية التصفية هذه بمستوى كافٍ لتحقيق أي تأثير حقيقي ، لتأثيرها على البنية الحضرية ، لا بد من وجود المزيد من الإنشاءات الجديدة أكثر مما هو مطلوب لمجرد استبدال مساكن النخبة المتدهورة . ووفقًا لهويت ، سيضمن ذلك تقادم المساكن وتدهورها المادي . بالنسبة للأثرياء ، هناك عدة أنواع من التقادم قد تثير الرغبة في مساكن جديدة . قد يؤدي التقادم في تكنولوجيا المطابخ وأنظمة التدفئة ، وابتكار ميزات فاخرة جديدة مثل حمامات السباحة والساونا والجاكوزي ، إلى "تقادم وظيفي" ، بينما قد تؤدي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العامة

إلى تقادم من نوع مختلف: فالاتجاه نحو الابتعاد عن العائلات الكبيرة، إلى جانب الزيادة النسبية في تكلفة العمالة المنزلية، على سبيل المثال، جعل القصر أشبه بفيل أبيض.

قد تؤدي التغييرات في اتجاهات التصميم أيضاً إلى التقادم - "تقادم الأسلوب" - في نظر أولئك الذين يستطيعون تحمل حساسية الصيحات والأزياء المعمارية. أخيراً، في ظل هيكل ضريبي يسمح بخصم أقساط الرهن العقاري من الدخل الخاضع للضريبة، قد تصبح المساكن "عتيقة مالياً" حيث يؤدي ارتفاع دخل الأسرة و/أو التضخم إلى تقليل الحجم النسبي لأقساط الرهن العقاري (وبالتالي الإعفاء الضريبي). وبدفعهم إلى شراء مساكن جديدة بسبب عامل أو أكثر من هذه العوامل، سيخلق الأثرياء عدداً كبيراً من المساكن الشاغرة التي ستُجبر الشريحة التالية الأكثر ثراءً على ملؤها من خلال الرغبة في الحصول على كمية و/أو جودة أكبر من المساكن. ويمكن عد هذه الرغبة ليس فقط مظهرًا من مظاهر التفضيل العام للمساكن الأفضل، ولكن أيضاً نتيجة لتأثير احتياجات الإسكان المتغيرة المرتبطة بدورة حياة الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تدفع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن القرب من أفقر الفئات في المجتمع من هم فوقهم مباشرةً إلى الانتقال بمجرد أن تتاح لهم الفرصة، إما بالانتقال إلى الشواغر الناتجة عن بناء مساكن جديدة للآخرين، أو بالانتقال إلى مساكن فرعية مُصممة خصيصاً للطبقات المتوسطة الدنيا.

عقبات التصفية

مع ذلك، عملياً، فإن ديناميكيات سوق الإسكان أكثر تعقيداً من ذلك. بادئ ذي بدء، قد تبدأ سلاسل الشواغر بطرق أخرى غير بناء مساكن جديدة. تنشأ نسبة كبيرة من الشواغر من خلال تقسيم الوحدات السكنية إلى شقق وتحويل العقارات غير السكنية إلى استخدامات سكنية. ويحدث المزيد من خلال وفاة أسرة، أو من خلال انتقال أسرة قائمة لمشاركة السكن مع أسرة أخرى، أو من خلال الهجرة خارج المدينة. وبالمثل، يمكن إنهاء سلسلة الشواغر بطرق عديدة غير هدم أسوأ المساكن أو إسكانها من قبل مهاجرين فقراء. تُصبح بعض الشواغر غير فعالة من خلال تحويلها إلى الاستخدام التجاري، بينما قد تلغى أخرى من خلال برامج إعادة التأهيل أو التحويل التي تتضمن هدم مسكنين أو أكثر وتحويلهما إلى مسكن واحد. كما تنتهي سلسلة الشواغر إذا كانت الأسرة التي تنتقل إلى مسكن شاغر "جديدة" وبالتالي لا تترك أي شواغر ليشغلها الآخرون. قد ينشأ هذا من خلال زواج زوجين كانا يعيشان سابقاً مع أصدقاء أو والديهما، أو من خلال قيام المطلقين بإنشاء منازل منفصلة، أو من خلال تقسيم الأسرة القائمة، على سبيل المثال، بانتقال الابن أو الابنة إلى شقتيها الخاصة.

لمفهوم التصفية آثار سياسية مهمة، إذ يُمكن القول إن تسهيل بناء مساكن جديدة للفئات ذات الدخل المرتفع سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين ظروف سكن الفقراء من خلال عملية التصفية الطبيعية، دون اللجوء إلى تدخل حكومي في سوق الإسكان. لهذه الحجة تاريخ طويل، يعود إلى المنطق الأبوي لمصلي الإسكان في القرن التاسع عشر، الذين استخدموه لتبرير بناء مساكن نموذجية للطبقات العاملة "الكادحة" و"المحترمة" بدلاً من أفقر شرائح المجتمع التي وُجِعت إليها جهودهم ظاهرياً. لاحقاً، أصبح هذا المبدأ الركيزة الأساسية لسياسة الإسكان الحكومية في العديد من البلدان. وحتى ثلاثينيات القرن العشرين، اعتمدت بريطانيا بشكل شبه كامل على عملية التصفية لتحسين ظروف سكن الطبقات العاملة، بينما ما تزال تُمثل أساس استراتيجية الإسكان الأمريكية. ومع ذلك، تعتمد فعالية هذه السياسات على طول سلسلة الشواغر التي يبدأها بناء مساكن جديدة. ولم تُقدم سوى دراسات قليلة نسبياً أدلة تجريبية مفصلة، ونتائجها غير حاسمة إلى حد ما.

سلاسل الشواغر

تشير الأدلة المتاحة إلى أن زيادةً في عدد الأسر تنشأ بالفعل من بناء عدد قليل من المنازل للأثرياء . ومع ذلك ، يُظهر التدقيق في النتائج أن الفوائد التي تعود على الأسر الفقيرة (من حيث فرص السكن الشاغرة) لا تتناسب مع أعدادها ، مما يشير إلى أن التصفية من غير المرجح أن تكون عاملاً مهماً في تغيير الأحياء السكنية في المناطق الفقيرة . علاوة على ذلك ، فإن حقيقة أن نسبة كبيرة من سلاسل الشواغر تنتهي بتكوين أسر "جديدة" بينما تنتهي نسبة صغيرة فقط بالهدم ، تشير أيضاً إلى أن آلية التصفية نادراً ما تخرق الشريحة الدنيا من سوق الإسكان إلى حد كبير .

باختصار، تقدم التصفية تفسيراً مفيداً ، وإن كان جزئياً ، لأنماط تغيير الأحياء السكنية . من بين العوامل التي يمكن تحديدها على أنها تعيق التسلسل المفترض للحركة الناشئة عن المساكن الجديدة ذات المكانة العالية :

- فشل بناء المساكن ذات الدخل المرتفع في مواكبة المعدل الإجمالي لتكوين الأسر الجديدة والهجرة الداخلية؛
- هيكل توزيع الدخل ، والذي يعني ، نظراً لأن الفئات ذات الدخل المرتفع تشكل طبقة صغيرة نسبياً ، أن المنازل التي تُخلّوها هذه الفئات مفضلةً منازل جديدة مطلوبة من قبل فئة أكبر بكثير، مما يحافظ على ارتفاع الأسعار ويكبح عملية التصفية؛
- الجمود والسلوك غير الاقتصادي لبعض الأسر؛ وهذا يشمل العديد من الأنماط السلوكية التي نوقشت أعلاه ، على الرغم من أن العائق الأكثر وضوحاً لعملية التصفية هو استمرار وجود أحياء النخبة في مواقع مرموقة رمزياً في وسط المدينة ؛
- وجود عمليات أخرى لتغيير الأحياء السكنية - تتعلق بالغزو / الخلافة ، ومسارات حياة الأسر، والتحديث - والتي لا علاقة لديناميكيتها ببناء مساكن جديدة ذات دخل مرتفع.

ملخص الفصل

12.1 تكشف أنماط التنقل السكني داخل المدن ، على الرغم من تعقيدها وتنوعها ، عن عدد من الانتظامات العامة . عادةً ما تكون انتقالات السكن داخل المدن لمسافات قصيرة مع ميل نحو المناطق الخارجية نحو الضواحي . ينتقل الناس لمزيج معقد من الأسباب الطوعية وغير الطوعية ، ويعتمد اختيار مسكن جديد على قنوات المعلومات حول الشواغر وفرص السكن وقت الانتقال.

12.2 يمكن أن يكون للآثار الإجمالية للتنقل السكني آثاراً عميقة على جغرافية الحضر الاجتماعية. في حين يشير نموذج حلقة بورغيس متحدة المركز إلى أن ضغط المهاجرين الجدد هو "الدافع" الرئيسي للهجرة الخارجية ، يشير نموذج هويت القطاعي إلى أن "الجذب" أو تأثير التصفية للعقارات التي أخلاها الأثرياء هو الآلية الرئيسية الفاعلة . هناك بعض الأدلة على التصفية ، ولكن هذا ليس سوى تفسير جزئي لتغيير الأحياء السكنية .

ملحق 1

الاتجاهات الرئيسية في جغرافية الحضر الاجتماعية

نمو مجتمعات أوروبا الشرقية في بلدات ومدن المملكة المتحدة

كان من أهم التغييرات في جغرافية الحضر الاجتماعية للمملكة المتحدة في السنوات الأخيرة تدفق أكثر من مليون مهاجر عقب انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ . ومن المسلم به أنه في أعقاب الركود الاقتصادي الحالي ، وارتفاع مستوى الرخاء في الدول المنضمة ، وانخفاض قيمة الجنيه

الإسترليني ، عاد العديد من هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية . ومع ذلك ، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٠٠ ألف من أوروبا الشرقية ما يزالون في المملكة المتحدة ، ثلثاهم تقريباً من البولنديين . في الواقع ، تشير التقديرات إلى أن هذا التدفق ، مقارنةً بحجم إجمالي السكان ، يُعدّ أكبر تدفق فردي للمهاجرين إلى المملكة المتحدة منذ فرار الهوغونوتيين هرباً من الاضطهاد الديني في أوروبا في القرن السابع عشر (مجلة الإيكونوميست، 30 أغسطس/آب 2008).

ليس الحجم النسبي للهجرة الأخيرة هو ما يجعلها مهمة فحسب ؛ بل إن طابع هذا التدفق يختلف عن الموجات السابقة . بدايةً ، وعلى النقيض تمامًا من الهجرات السابقة للأشخاص الملونين من المستعمرات السابقة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا ، فإن المهاجرين الجدد هم في الغالب من البيض . وقد أدى هذا إلى فصل قضايا الهجرة عن العرق ؛ مما أدى إلى نقاش عام أكثر صراحةً حول الهجرة مما كان عليه في الماضي ، حيث أصبح يركز الآن على قيمة هؤلاء المهاجرين للاقتصاد البريطاني . وبينما تعرب العديد من السلطات المحلية عن أسفها للضغط الإضافي على الخدمات العامة ، رحبت دوائر الأعمال عمومًا بالمهاجرين . سد العديد من عمال أوروبا الشرقية النقص في المهارات في مهن مثل السباكة والبناء والخدمات الصحية . بينما تولى آخرون أدوارًا في مهن أقل مهارة ومنخفضة الأجر يتردد السكان الأصليون في ممارستها ، مثل قطف الفاكهة والعمل في المصانع وفي قطاعات الخدمات مثل الفنادق والمطاعم . وقد أدى ذلك إلى ظهور قضايا حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق ، مثل استغلال العمال واكتظاظ المساكن ، على الرغم من أنه لا ينبغي المبالغة في حجم هذه القضايا .

وهناك فرق مهم آخر يتمثل في البعد الجغرافي ؛ إذ انتشر المهاجرون الجدد عمومًا على نطاق أوسع في جميع أنحاء المملكة المتحدة مقارنةً بالمهاجرين السابقين ، الذين كانوا يميلون إلى التركيز في المدن الكبرى . ومع ذلك ، شهدت بعض البلدات والمدن زيادات كبيرة في أعداد البولنديين ، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك بيبتربرو ونورثامبتون وسلاو وساوثهامبتون . ومن الصعب قياس الحجم الدقيق للسكان الجدد بدقة ، ولكن كانت هناك العديد من العواقب الواضحة على حياة المدينة . لذا ، ليس من غير المألوف سماع اللغة البولندية في الأماكن العامة ، ورؤية المركبات المسجلة بولندية على طرق المملكة المتحدة ، والعثور على طعام بولندي معروض للبيع في المتاجر . حتى أن سلسلة متاجر تيسكو، الرائدة في المملكة المتحدة ، لديها موقع إلكتروني باللغة البولندية . بالإضافة إلى ذلك ، ولأن غالبية المهاجرين الجدد من الكاثوليك ، فقد تضخم عددهم في الكنائس ، مما جعل هذا الفرع الديني الأسرع نموًا في المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة . وما يزال مدى استقرار هؤلاء الأوروبيين الشرقيين في المملكة المتحدة غير مؤكد : إذ تتشكل أنماط جديدة من العمل العابر للحدود الوطنية ، ويعود ذلك جزئيًا إلى شركات الطيران منخفضة التكلفة ، التي كانت مشغولة بنقل عمال أوروبا الشرقية إلى أوطانهم على فترات متفاوتة .

ملحق 2

في دراسته التي تُعدّ كلاسيكيةً الآن ، ربط روسي التمايز السكني بالتغيرات في دورة حياة الأسرة (أو مسارها) . فمع تقدم الناس في السن ، تتغير احتياجاتهم من البيئة (سواءً المسكن أو الحي السكني) ، وإذا لم تُلبَّ هذه الاحتياجات في البيئة المباشرة ، فغالبًا ما يكون الانتقال هو النتيجة . يلفت نموذج دورة حياة الأسرة الانتباه إلى حقيقة أن الأسرة ليست كيانًا ثابتًا ، ولذلك لعبت دورًا مهمًا في البحث الاجتماعي .

١ -فترة شهر العسل: الأزواج المتزوجون بدون أطفال

٢ -فترة الرعاية: الأسر التي تُنجب الأطفال، أكبرهم سنًا (٢-٠)

- ٣-فترة السلطة: الأسر التي لديها أطفال في سن ما قبل المدرسة
 - ٤-فترة التفسير: الأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة
 - ٥-فترة الاعتماد المتبادل: الأسر التي لديها مراهقون
 - ٦-فترة الانطلاق: الأسر التي تُطلق الشباب
 - ٧-فترة العش الفارغ : الآباء في منتصف العمر، بدون أطفال في المنزل
 - ٨-فترة التقاعد: أفراد الأسرة المسنون ، المتقاعدون
- المصدر: مقتبس من دوفال (١٩٧١).

على الرغم من تأثيره الواضح ، فقد تعرض نموذج دورة حياة الأسرة لانتقادات لأسباب عدة :

- يصف النموذج فقط الأسر النووية "التقليدية" .
- لا يأخذ النموذج في الحسبان الآباء والأمهات العازبين ، أو الذين يتزوجون مرة أخرى ، أو المطلقين أو الأرمال ، أو الذين لديهم أسرة ثانية .
- بالبداية بالزواج ، لا يأخذ النموذج في الحسبان التداخل بين العائلات ، ولا يأخذ في الحسبان أيضاً العائلة التي ينتمي إليها المتزوجون حديثاً .
- يفترض النموذج أن العائلات معزولة ومكتفية ذاتياً .

هناك الكثير من الحديث في وسائل الإعلام الشعبية عن تراجع الأسرة النووية "التقليدية" . من المؤكد أن الحي السكني في المدن الغربية شهد منذ عام ١٩٨٠ فترة من التغيير غير المسبوق : فقد انخفض عدد الزيجات ، وانخفض عدد الأطفال ، وارتفع عدد الأزواج الذين ينفصلون ، وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر مكونة من شخص واحد . ولتوضيح ذلك ، نعرض فيما يلي بعض التغييرات الرئيسية التي شهدتها المملكة المتحدة : انخفض عدد الأسر التي تضم أزواجاً وأطفالاً معالين من 38% إلى 25% بين عامي 1961 و 1998، بينما ارتفع عدد الآباء والأمهات الوحيدين الذين لديهم أطفال معالين من 2% إلى 7% . إلا أن التغيير الأبرز كان زيادة الأسر المكونة من شخص واحد . ويعكس هذا التغيير عدداً من العوامل : زيادة قدرة الشباب على مغادرة منزل الوالدين في وقت مبكر؛ وارتفاع معدلات الطلاق ؛ وانخفاض تفضيل الزواج ؛ وتزايد أعداد كبار السن ، حيث تُعد نسبة كبيرة منهم أرمال .

ومع ذلك ، يرى معظم المعلقين أنه من السابق لأوانه الحديث عن تراجع الأسرة التقليدية . فعلى سبيل المثال ، في المملكة المتحدة عام 1997، كان لدى أربعة أخماس الأطفال المعالين والدان ، وكان 9 من كل 10 آباء متزوجين . يبدو أن التواصل بين الأقارب قد تراجع ، لكن الأسر ما تزال المصدر الرئيسي لرعاية كبار السن عند الحاجة . وقد أشار العديد من الكُتّاب إلى قلة الأدلة على أن الأسر لا تقدم رعاية كافية . وبالتالي ، فإن نسبة كبار السن في المؤسسات في بريطانيا ثابتة بشكل ملحوظ طوال القرن العشرين.

ملحق 3

المفكرون الرئيسيون في جغرافية الحضر الاجتماعية - رون جونسون

يستحق رون جونسون ذكراً خاصاً في أي كتاب يتناول جغرافية الحضر الاجتماعية لسبب بسيط واحد - لم يكتب أحد أكثر منه في هذا الموضوع . فعلى مدى أكثر من 40 عاماً ، أنتج سبباً من الكتب والمقالات، وهو فيض لا يُظهر أي علامات على التراجع (قارن جونسون، 1971، بجونسون وآخرون،

2004؛ ينظر أيضًا الملحق 8.3). يعكس عمل رون جونسون التحولات الهائلة في طابع جغرافية الحضر الاجتماعية على مدى العقود الأربعة الماضية . على سبيل المثال ، كان في أعماله المبكرة أحد الجيل الجديد من الجغرافيين الكميّين الذين ربطوا الدراسات متعددة المتغيرات لبنية المدينة بالتقاليد التجريبية لمدرسة شيكاغو لعلم البيئة البشرية من خلال منهجية "علم البيئة العاملي" (جونستون، 1971). بعد ذلك بقليل ، طوّر مفاهيم سلوكية لدراسة التنقل السكني في المدن ، وربط الخرائط الذهنية بأنماط الهجرة . ثم ربط التغير الحضري بتقاليد الاقتصاد السياسي ، مركزًا بشكل خاص على الأنظمة السياسية المحلية (جونستون، ١٩٧٨). على الرغم من جميع كتاباته في جغرافية الحضر الاجتماعية ، إلا أن جونستون ربما يكون أكثر شهرةً لمساهماته الواسعة في مجالين آخرين . أولًا، لعمله في الجغرافيا السياسية (مثل جونستون وآخرون، ٢٠٠١)، وثانيًا، وربما الأهم من ذلك ، من منظور الجغرافيا ، لرسمه لتطور هذا المجال في النصف الثاني من القرن العشرين . وقد تجلّى هذا المشروع الأخير بشكل بارز في كتاب "الجغرافيا والجغرافيون : الجغرافيا البشرية الأنجلوأمريكية منذ عام ١٩٤٥" ، الذي نُشر لأول مرة عام ١٩٧٩ ، وهو الآن في طبعته السادسة (شارك في تأليفه جيمس سيدواي عام ٢٠٠٤).

ملحق 4

الاتجاهات الرئيسية في الجغرافيا الاجتماعية الحضرية - نمو التحضر العابر للحدود الوطنية
التحضر العابر للحدود الوطنية مصطلح صاغه مايكل بيتر سميث لتلخيص الأشكال المعاصرة للتحضر الناتجة عن العولمة . ويرتبط هذا المصطلح تحديدًا بتغير أنماط الهجرة إلى "مدن العالم" الكبرى مثل لندن ونيويورك ولوس أنجلوس . في الماضي ، كان يُنظر إلى المهاجرين على أنهم إما مؤقتون (يرسلون دخلهم إلى عائلاتهم في بلدهم الأصلي) أو دائمون (مما يؤدي إلى قطع الروابط مع بلد ميلادهم ، وغالبًا ما يندمجون في بلد إقامتهم) . ومع ذلك ، يميل المهاجرون بشكل متزايد إلى أن يكونوا شبه دائمين ، محافظين على روابطهم مع أكثر من دولة . وتتعرّز هذه الولاءات المنقسمة من خلال أشكال جديدة من الاتصالات العالمية التي تسمح ببث الوسائط بلغات متعددة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم (مثل أنظمة التلفزيون متعددة اللغات عبر الكابل والأقمار الصناعية) .

لخص عالم المستقبل المثير للجدل أوماي هذا الأمر في كتابه "نهاية الدولة القومية" (1995) على النحو الاتي (ص 35) : "هناك حضارة عابرة للحدود حقيقية ، يغذيها التعرّض للتقنيات المشتركة ومصادر المعلومات ، حيث تكون الروابط الأفقية داخل الجيل نفسه في مختلف أنحاء العالم أقوى من الروابط الرأسية التقليدية بين الأجيال في أجزاء معينة منه" . غالبًا ما تشمل الهجرة عبر الوطنية نوعين من العمال في أقصى طرفي الطيف الاجتماعي . من جهة ، هناك النخب الإدارية والعلمية والتكنولوجية ذات المهارات العالية ، التي تعمل في الشركات الكبرى والمؤسسات التعليمية والمرافق الطبية والهيئات الحكومية . على الطرف الآخر، هناك العمال ذوو الأجور المنخفضة نسبيًا الذين ينخرطون في وظائف غالبًا ما تكون غير مرغوبة في الدولة المضيفة (أو بأجور أقل مما يتقبله العمال الأصليون) – كالتنظيف ، والعمل في المطاعم ، وقيادة سيارات الأجرة ، وما إلى ذلك . ومع ذلك ، ونظرًا لتزايد نقص العمالة في العديد من المجتمعات الغربية ، فإن العديد من المهاجرين العابرين للحدود الوطنية يشغلون مهنةً متوسطة المستوى مثل الممرضات والسباكين والكهربائيين . وعندما يُظهر المهاجرون العابرون للحدود الوطنية اندماجًا هيكلًا بدلًا من اندماجهم سلوكيًا ، فقد يتجمعون ، مُظهرين "انعزالية عرقية".